رقم الايداع : 2006 -1257 الترقيم الدولي : 8623- 1112

الثقافة السياسية: الأنماط والوظائف

Political culture: patterns and fonctions

الدكتور: **حليلـــو نبيـــل**
أستاذ محاضر " أ " - كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية
جامعة محمد خيضر - بسكرة / الجزائـــر
halilou_nabil@yahoo.fr

تاريخ الإرسال :	تاريخ المراجعة :	تاريخ القبول :
2018/05/04	2018/05/06	2018/06/07

www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/131

الملخص :

تعكس الثقافة السياسية منظومة تفاعل الأفراد بصفتهم وكلاء اجتماعيين يتبادلون التأثر والتأثير فيما بينهم في إطار أوضاع اجتماعية، وهذا التفاعل وإن كان في وسط اجتماعي واحد فهو ينبعث من أنماط حياة مختلفة، وبغض النظر عن المستوى التعليمي أو مستوى التقدم التقني أو حتى نوع النظام السياسي، فإن هذه الأنماط تأخذ صوراً مختلفة من الثقافات السياسية ، وتتضح في الواقع في أنماط من التوجه نحو القضايا السياسية والعمل السياسي بما يشكل مجموع السلوكيات والتوجهات نحو السلطة؛ أي ما تفعله أو ما يتوجب أن تفعله.

ومن هذا المنطلق سنقف في هذا المقال بالتعرض لأهم تعريفات مفهوم الثقافة السياسية، إلى جانب ذكر أهم أنماطها ووظائفها.

الكلمات المفتاحية : الثقافة ، السياسة ، الثقافة السياسية ، الأنماط ، الوظائف .

Abstract:

The Political culture reflects the interaction of individuals as social agents who affect and effect between themselves within social situations . Although , this interaction is in a same social environment it comes from different forms of life regardless of the educational level and technical development or even the political system .these types take different images from the political culture it appears in realty the orientation towards the political issues and actions to create sum of behaviors and attitudes towards the government in what should do or not .

What we are going to discuss in this article is the most important definitions of the political culture and its types in addition to its functions.

Keywords: culture, politics, political culture, patterns, fonctions

مقدمة :

لما كان لكل مجتمع خصوصية تعكسها ثقافته السائدة بين أبنائه، تلك الثقافة التي تطورها مجموعة القيم والمفاهيم والمعارف التي اكتسبها عبر ميراثه التاريخي والحضاري، وواقعه الجغرافي والتركيب الاجتماعي، وطبيعة النظام الاقتصادي والسياسي فضلا عن المؤثرات الخارجية التي تشكلت خبراته وانتماءاته المختلفة من جهة، ولما كانت الثقافة السياسية للمجتمع جزء من ثقافته العامة التي تتكون بدورها من عدة ثقافات فرعية مختلفة عن بعضها البعض، باختلاف محل الإقامة والمهنة والمستوى الاقتصادي والحالة التعليمية وغيرها من العوامل التي تفرض هذا الاختلاف من جهة أخرى ، فإن ما يمكن ملاحظته أن هناك اختلاف في الاتجاهات والآراء السياسية بين المواطنين نتيجة الاختلاف في تقييم الأدوار التي أوكلت للقيادات والمسؤولين، إذ نجد البعض منهم لديهم تقييم ايجابي اتجاه هذه الأدوار، وهو التقييم الذي من شأنه أن يعزز أواصر الثقة والولاء للسلطة، وإلى جانب هؤلاء نجد البعض الآخر لديهم تقييم سلبي أو أنهم غير مبالين بما تقوم به السلطة من أدوار وانجازات تتصل بالتنمية، وهو التقييم الذي قد يؤثر على درجة ومستوى الثقة والولاء للسلطة.

المنارة للاستشارات

إن المجتمع الذي يضم أفرادا حاملين لقيم إيجابية اتجاه الأدوار للسلطة، ويضم أفرادا حاملين لقيم الرغبة في العمل على تحقيق التنمية المنشودة، نتيجة هذا التقييم الايجابي لا يمكن وصفه إلا كما وصفه **دافيد ماكليلاند** بمجتمع الإنجاز، أما المجتمع الذي غابت لدى غالبية أفراده هذه المقومات من القيم فحال ووضع التنمية فيه يختلف عن المجتمع المذكور آنفا.

وعلى اعتبار أن لكل مجتمع خصوصية تعكسها ثقافته السائدة بين أفراده، وأن الثقافة السياسية فيه تتباين إلى ثقافات فرعية، فإننا سنقف في هذا المقال عند موضوع الثقافة السياسية بالدراسة من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية :

- ما هي الثقافة السياسة ؟
- - ما هي تصنيفاتها وأهم أنماطها ؟
- ما هي وظائفها ؟

أولا : مفهوم الثقافة السياسية

قبل البدء في ذكر هذه التعريفات نريد أن نؤكد بأن مفهوم الثقافة السياسية واحد من المفاهيم التي تضاربت الآراء في وضع تعريف محددا له ، فرغم ما بدا من بساطة في ظهوره لم يلبث أن ظهرت مشكلات معقدة تكتنف تعريفه ، و هذا راجع إلى العديد من الأسباب لعل أبرزها حداثة المفهوم حيث لم يكتب له الظهور إلا في أواخر الخمسينات فقط في كتابات **ألموند** عام 1956 ، هذا إلى جانب كونه مفهوما مركبا في مفهومين يتسمان بقدر من الاتساع و عدم التحديد و هما الثقافة و السياسة.

و بما أن فقرتنا الأخيرة انتهت من أن مفهوم الثقافة السياسية يشمل مفهومين اثنين هما الثقافة و السياسة سنحاول قبل تعريف الثقافة السياسية أن نتعرض لمفهوم الثقافة بالتعريف و لو بصورة موجزة.

1-1-تعريف الثقافة :

للثقافة تعريفات متعددة و متباينة و من بينها تعريف **إدوارد تايلور** الذي عرفها بانها : " ذلك الكل المركب الذي يشمل العقائد ، الفن ، القانون ، العادات و القدرات الأخرى التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع.[1]

و يعرفها **كلايدكلاكهون** بأنها : " أساليب الحياة التي أنتجها الإنسان خلال التاريخ بما في ذلك المخططات الظاهرة و الكامنة الرشيدة و الغير الرشيدة، و التي توجد في وقت معين بوصفها موجهات سلوك الإنسان[2] و عرفها **سيد عويس** بأنها : " التراث الاجتماعي لجماعة من الناس يرثونه جيلا بعد جيل كأفراد و جماعات.[3]

المنارة للاستشارات

و الثقافة هي : " منظومة مدلولات يتقاسمها عادة أعضاء جماعة اجتماعية و يستخدمونها في تفاعلاتهم.[4]

و عموما للثقافة مجموعة من الخصائص أهمها :

- أنها نتاج علاقات اجتماعية مكتسبة و تراكمية من جيل إلى آخر.
- أنها ثقافة صغيرة من خلال عملية التكييف.
- أنها ثقافة تكاملية تتسم بالوحدة.

2-1-الثقافة السياسية :

عرف **سيدني فيربا** الثقافة السياسية بأنها : " المعتقدات و الرموز التعبيرية و القيم التي تحدد الموقف الذي تحدث من خلاله الحركة السياسية.[5]

فالثقافة السياسية حسب هذا التعريف هي نظام التحكم يرتبط بمعتقدات يمتلكها الفرد ،و في تركيزه على المعتقدات افترض فيربا عددا من الأبعاد للثقافة السياسية المرتبطة بالحياة السياسية خصوصا بالدولة القومية ، و تبعية المواطن للقائد ، و بالمخرجات ، و العمليات للنظم أو الحكومات و بعملية صنع القرار.

و عرفها جابريل **ألموند** بأنها : " نمط محدد من التوجهات أو الاتجاهات إزاء النشاط السياسي "[6]

و لقد افترض **ألموند**أن الثقافة السياسية تتميز باستقلال معين ، و مع ذلك فإنها ترتبط بالثقافة العامة في المجتمع لأنها تظم نماذج للتوجهات إزاء الظاهرة السياسية تتجاوز حدود النظام السياسي.

بعد دراسة امبريقية و في خمس دول أعاد كل من مسحه للاتجاهات **ألموندو فيربا** تعريفهما للثقافة السياسية و أصبحت بانها " الاتجاهات و التوجهات السياسية لدى الأفراد في علاقتهم بالنظام السياسي ، و يضاف إلى ذلك أنها تتضمن إدراكات و مشاعر و تقييمات الأفراد[7].

ان التوجهات الإدراكية بالنسبة إليهما تتضمن معرفة و معتقدات الأفراد حول النظام السياسي و عملياته و قياداته بينما التوجهات الوجدانية تتضمن المشاعر إزاء النظام كالارتباط و الانتماء أو الاغتراب عنه ، أما التوجهات التقييمية فتشمل الأحكام و الآراء بالنسبة للأفراد بشأن النظام السياسي.

و قد أصبحت هذه التوجهات الأساس لأنماط الثقافة السياسية لديهما ، و التي سنتحدث عنها لاحقا من ثقافة سياسية مغلقة ، و رعوية و مشاركة.

المنارة للاستشارات

كما حاول **جابريل ألموند** و **بنجهامباول** في كتاب " السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر" إعطاء تعريف للثقافة السياسية بأنها : " توزيعا من نوع خاص للتوجهات السياسية ، و القيم و المشاعر و المعلومات و المهارات ، فكما تؤثر توجهات الناس على ما سيفعلونه فإن ثقافة الأمة السياسية تؤثر على تصرف المواطنين و القادة من خلال النظام السياسي ، و لفهم نظام سياسي معين فإنه من المفيد تطوير خارطة للملامح الهامة لثقافته السياسية ، و إحدى الطرق الخاصة بوضع هذه الخارطة هي وصف توجهات المواطنين على المستويات الثلاثة للنظام السياسي و هي : النظام ، العملية السياسية ، السياسة".

أ - **على مستوى النظام** : تهتم بوجهات نظر المواطنين و القادة المتعلقة بالقيم و الأنظمة التي تجعل النظام السياسي يتماسك ، و بطريقة انتخاب القادة و انصياع المواطنين للقانون.

ب- **على مستوى العملية السياسية** : فينصب اهتمامها على ميول المواطنين للمشاركة السياسية في العملية السياسية مثل التقدم بمطالب ، و تأييد بعض الجماعات و معارضة جماعات أخرى ، و المساهمة بمختلف الصور.

ج- **على المستوى السياسي** : من خلال معرفة ما هي السياسات التي يتوقعها المواطنون و القادة من الحكومة ، و ما هي الأهداف التي يجب وضعها و كيف ستتحقق؟[8]

أما**لوسيان باي lucianpye** يعرف الثقافة السياسية بأنها : " مجموعة الاتجاهات و المعتقدات و المشاعر التي تعطي نظاما و معنى للعملية السياسية ، و تقدم قواعد مستقرة تحكم تصرفات أعضاء النظام السياسي.

يرى **لوسيان** بأن الثقافة السياسية عالم شخصي منظم للسياسة و الذي يتميز بوجود مستويين : الأول : يمثله الفرد و التي تذوده الثقافة السياسية بخطوط مرشدة ضابطة للسلوك السياسي الفعال ، و الثاني : تمثله الجماعة حيث تعطي الثقافة السياسية للجماعة بناء نظامي للقيم و الاعتبارات العقلانية التي تؤمن بتماسك و انسجام أداء المؤسسات و التنظيمات ، و بذلك تصبح الثقافة السياسية نتائج للخبرة الجماعية ، و لخبرة الحياة الفردية في النظام السياسي.[9]

و إلى جانب هذه التعريفات نجد تعريف **قاموس اكسفورد** للثقافة السياسية بأنها " الاتجاهات و القيم التي تتصل بعمل نظام سياسي محدد ، و تعد بمثابة معرفة متضمنة و مهارات مكتسبة عن عمل هذا النظام ، كما تتضمن اتجاهات إيجابيةأو سلبية نحوه إلى جانب أحكام تقييمية بشأنه[10]

أما **فيليبرو** عرفها بأنها : " تتكون من مجموعة من المعارف و المعتقدات تسمح للأفرادبإعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقتهم بالسلطة التي تحكمهم كما تسمح للمجموعات باستخدامها كمرجع

المنارة للاستشارات

للتعريف بهويتها ، فهي لكل منهم بتحديد موقعه في المجال السياسي ، و ذلك من خلال تعبئة حد أدنى من المعالم الواعية أو الغير واعية التي ترشده في سلوكه "[11]

كمال المنوفي الذي رأى بأن الثقافة السياسية تمثل " تلك القيم السائدة في المجتمع ، و التي تتصل بعلاقة أفراده بالنظام السياسي بصورة مباشرة أو غير مباشرة "[12]

إن استعراضنا لهذه التعريفات المتعلقة بالثقافة السياسية جعلنا نقف من خلالها على عدة ملاحظات و استنتاجات أولها أنه هناك جملة من المفكرين تنظر للثقافة السياسية باعتبارها يغلب عليها الرؤية المعيارية أو المعرفية ، و هي تركز على جانب القيم و المعايير ، و الاتجاهات لدى فرد ما في المجتمع في علاقاته بالنظام السياسي ، و من بين هؤلاء المفكرين نجد تعريف **لوسيان باي** ، **صامويل بيير** و **فيليب برو** و غيرهم.

و إلى جانب هذه الزاوية من المعالجة نجد فئة أخرى من الباحثين ينظرون إلى الثقافة السياسية من الجانب المهاري حيث تركز على السلوك لدى فرد ما اتجاه النظام السياسي و يمثل هذه الفئة كل من **سيدني فيربا** و **جابريل ألموند** و **دينيس كافانا** و غيرهم.

و ما يمكن تسجيله أيضا من خلال هذه التعريفات أن الثقافة السياسية تعطينا هيكل النطاق السياسي و مضمونه بنفس الأسلوب الذي تقدم به الثقافة عموما بصورة الترابط و التكامل في الحياة الاجتماعية ، و ذلك باعتبار الثقافة السياسية جزء لا يتجزأ من الثقافة العامة ، و ما ينطبق على الأخيرة ينطبق على الأولى .

و كذلك أن الثقافة السياسية مكتسبة من خلال جملة من مصادر التنشئة مثل الأسرة، المدرسة و غيرها من المصادر الأخرى.

كما أنه يمكننا أن نستنتج بأن الثقافة السياسية ذات صلة و علاقة وثيقة بالديمقراطية إذ يؤكد المفهوم الديمقراطي المساواة و يفترض العقلانية ، و مواجهة القيم التقليدية السلبية و تحقيق التوافق و إتاحة المشاركة في العملية السياسية أمام أفراد المجتمع بغض النظر عن الاختلافات اللغوية و الدينية و غيرها ...

و في هذه النقطة يمكننا الوصول إلى استنتاج آخر مفاده وجود ارتباط وثيق أيضا بين الثقافة السياسية و الوعي ، حيث أن هذا الأخير مهم جدا و عنصر محوري في تشكيل الثقافة السياسية نفسها لدى أي فرد في المجتمع لأن هذا الوعي يعد بمثابة المناخ العاطفي الذي يحدد العلاقة بين الأفراد و النظام السياسي و تعريف **صامويل بيير** ، **لاري دايموند** للثقافة السياسية يوضح لنا ذلك.

المنارة للاستشارات

عموما من خلال هذه التعريفات والتعليقات كلها يمكننا تحديد عناصر مفهوم الثقافة السياسية على النحو التالي :

- تمثل الثقافة السياسية مجموعة القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع.
- الثقافة السياسية ثقافة فرعية، فهي جزء من الثقافة العامة للمجتمع تؤثر فيه وتتأثر به، ولكنها لا تستطيع أن تشذ عن ذلك الإطار العام لثقافة المجتمع.
- تتميز الثقافة السياسية بأنها متغيرة، فهي لا تعرف الثبات المطلق، ويتوقف حجم ومدى التغير على عدة عوامل من بينها : مدى ومعدل التغير في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ودرجة اهتمام النخبة الحاكمة بقضية هذا التغيير فى ثقافة المجتمع، ومدى رسوخ هذه القيم في نفوس الأفراد.
- تختلف الثقافة السياسية بين مجتمع وآخر كما تختلف من فرد لآخر داخل المجتمع، هذا الاختلاف تفرضه عوامل معينة كالأصل ومحل الاقامة والمهنة والمستوى الاقتصادي والحالة التعليمية.

ثانيا : أنماط الثقافة السياسية

ترتبط الثقافة السياسية بأفراد المجتمع أيا كانت مستوياتهم أو فئاتهم ، و الذين يكتسبون خبراتهم مختلفة ، و من هنا فإن الثقافة السياسية لا بد أن تنطوي على قدر من عدم تجانس مع مراعاة الاختلاف من مجتمع إلى آخر في درجة عدم التجانس التي تفرضه و الاختلافات الجيلية أو الإقليمية أو الدينية أو المهنية.

و إذا كانت الثقافة السياسية تعد بالفعل بمثابة ثقافة فرعية في اطار الثقافة العامة للمجتمع فإنه في اطار الثقافة السياسية السائدة في مجتمع ما يمكن التمييز بين عدد من الثقافات الفرعية ، كما أن الاختلاف و عدم التجانس بين أفراد المجتمع يؤدي بالطبع إلى اختلاف و تنوع في ثقافتهم السياسية ، و بالتالي تتباين الدول و المجتمعات في حجم مميزاتها من الاختلافات الثقافية الفرعية في الدين و الجنس و اللغة .[13]

و هكذا فإن الحديث عن ثقافة سياسية عامة يوحى بتعدد أنماط الوعي و الاتجاهات و القيم ،و من ثم السلوك الموجود داخل الأفراد انفسهم الذين يشكلون هذا المجتمع ،و على ذلك سنحاول أن نضع جملة من التصنيفات للثقافة السياسية على النحو التالي :

1-2-التصنيف تبعا للسمات الأساسية للجماعة /المجتمع:

قد تتنوع الثقافة السياسية بتنوع الأقاليم و النوع و الدين و الأجيال و السلالة ، كما أنها قد تختلف باختلاف الموقع الاجتماعي لأصحابها ، و سنعرض فيمايلي لبعضها:

المنارة للاستشارات

التصنيف تبعا للنوع :

في نطاق المجتمع الواحد يمكننا التمييز بين الثقافة السياسية للرجل و المرأة ،و يرجع العديد من الباحثين التمييز هذا استنادا إلى فكرة التقسيم الاجتماعي للعمل ، و اعتبار أن السياسة هي شان رجالي إلى حد كبير،و إن المرأة بحكم طبيعتها تتميز بثقافة أقل من حيث معدلات المشاركة السياسية بمختلف إزاء السلطة بشكل يفوق الرجال[14] ، و من ثم الاعتماد المطلق على السلطة في المشكلات التي تواجه المجتمع ، كما أرجع البعض هذا التمييز لكون المرأة اكثر محافظة من الرجال مع ميلها لتشخيص السلطة و التعامل معها من منظور أخلاقي.

إن ما قيل حول تميز المرأة بحكم طبيعتها أقل ثقافة من الرجال حيث معدلات المشاركة السياسية بمختلف أشكالها ينطبق بشكل كبير على مجتمعاتنا العربية ،حيث يرى بعض الباحثين أن المرأة لم تحصل على حقوقها السياسية كاملة كحق المشاركة السياسية في الانتخابات ،و إن حصلت على ذلك فدورها يبقى محصور في كونها ناخبة فقط مثل ما هو الشأن في العديد من دول الخليج ، و لعل الكويت واحدة من أبرز تلك الدول حتى أنه لا تزال التحفظات موجودة فيما يتعلق بترشح المرأة سواء لشغل مناصب سياسية عليا ، أو حتى الترشيح في انتخابات نيابية أو محلية ،و ما دام الحديث عن معدلات المشاركة السياسية للمرأة العربية فإنه لابد من الإشارة أن الجزائر قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال ، فالمرأة الجزائرية لها حق الانتخاب منذ فترة .كما إن الإصلاحات السياسية فتحت لها الأبواب أمام حق الترشيح و حق الترشيح و شغل لمناصب قيادية في السلطة.

- **التصنيف تبعا للانتماء الإقليمي:**

و هنا يتم التصنيف حسب الرقعة الجغرافية التي يعيش فيها أهل ذلك الإقليم فيوجد نوعين من الثقافة هما: ثقافة أهل الحضر و هم سكان المدن و ثقافة الريفيين و هم سكان القرى ،و ذلك قائما على أساس أن أهل المدن هم أكثر تمدنا و أكثر معرفة بالحياة السياسية من خلال معرفتهم بالنظام السياسي و مخرجاته و تأثرهم به مقارنة مع أهل القرية كما أن سكان المدن أكثر اهتماما بقضايا المجتمع و أكثر ميلا إلى الأخذ بالجديد.[15]

كما ترجع **سلوى العامري** هذا التمايز على صعيد الثقافة السياسية من حيث وجود درجة من القصور في مستوى المعرفة السياسية ،و الاهتمام السياسي لدى مواطني الريف بمواطني الحضر.[16]

مما سبق يمكننا القول في هذا الشأن أن التمايز بين الثقافة الحضرية و الثقافة الريفية ليس حديا كما أنه ليس تاما ذلك أن ثمة تأثير متبادل بينهما بفعل الهجرة و الإعلام ،الأمر الذي يؤدي إلى مظاهر للحياة الحضرية تعرفها القرية و ملامح للحياة الريفية تبدو في المدن ،ففي العديد من الدول النامية تم التحضر فيها بصورة عشوائية مما أفضى إلى ظهور تجمعات ريفية داخل المراكز الحضرية

المنارة للاستشارات

تحكمها نفس القيمة الريفية إلى حد كبير ،و يطلق عليهم اسم القرويين المتحضرين و هم الذين يعيشون في المدينة دون أن يتمثلوا أسلوب حياتها و قيمها المغايرة لطبيعتهم الريفية .[17]

- **التصنيف تبعا للسن:**

قد يقترن التغير الاجتماعي بظهور فجوات ثقافية بين الأجيال ،فالجيل القديم يصل محافظا على القيم القديمة بينما يجد الجيل الجديد نفسه واقعا تحت تأثير قوى و عوامل اجتماعية جديدة، إضافة إلى اختلاف مستوى الدافعية و طبيعة القيم و الاتجاهات بين فئتي الكبار في السن و الشباب، و هذا من شأنه أن يؤدي إلى اختلاف في مستوى الثقافة السياسية السائدة لدى الشباب عنها لدى كبار السن ،و ذلك بفعل التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية الحادثة في المجتمع الذي يضم تلك الفئات ،فعادة كبار السن ما يتسمون بالميل للمحافظة ، حيث يرفضون القيم الجديدة لتعارضها مع القيم المتأصلة لديهم ،أما الشباب فيميلون غالبا إلى التغيير و من ثم يكونون أكثر استجابة للقيم الجديدة.[18]

2-2-التصنيف تبعا لاختلاف الموقع الاجتماعي:

يمثل الاختلاف في المواقع الاجتماعية بين الأفراد من أهم عوامل الاختلاف التي يمكن بموجبها تصنيف الثقافة السياسية في أي مجتمع ما إلى نوعين من الثقافة السياسية لأفراده فيرى البعض أنه يمكن التميز وفقا لذلك بين ثقافة الصفوة و ثقافة الجماهير ،و تشير الثقافة للصفوة إلى القيم و الاتجاهات، و من ثم معايير و أنماط السلوك لأولئك الذين يمارسون تأثيرا مباشرا على مخرجات النظام السياسي ، أي أن الثقافة السياسية للصفوة ترتبط بالضرورة بالعناصر القيادية للأدوار و الأبنية و العمليات و التفاعلات السياسية للجماهير ، أما الثقافة السياسية للجماهير فإنها تشير إلى نسق القيم و الاتجاهات السائدة بين السكان بصفة عامة.[19]

- **التصنيف تبعا للتصنيف الاثني:**

لا يخلو مجتمع من المجتمعات سواء كان في الدول المتقدمة أم في الدول النامية من وجود تعددية اجتماعية إثنية تكون ناتجة عن التعدد السلالي أو العرقي، و الذي يؤدي بطبيعة الحال إلى وجود جماعات ذات تمايز ليس فقط يتعلق باللغة ،و العادات و التقاليد النظم الاجتماعية ،بل إن هذا التمايز ظاهر أيضا من خلال القيم و الرموز المعبرة ،بما فيها القيم السياسية كقيمة المواطنة ، لا سيما ما يتعلق ببعد الانتماء القومي أو الشعور بالهوية المشتركة بين أبناء المجتمع.[20]

- **التصنيف على أساس الانتماء الوطني:**

تمثل الأديان مكونا مهما من مكونات الثقافة العامة للمجتمع ،و جميع الأديان عامة لا تخلو من مضامين سياسية تمثل المجال السياسي فيها من خلال ما تدعو إليه من قيم و معاملات إلا أن بعض

المنارة للاستشارات

قيمها قد تكون ذات أثار سياسية تختلف باختلاف الدين الذي يتضمن تلك القيم و اختلاف مذاهبه و تأويلاته ،الأمر الذي يسفر عن ثقافات سياسية فرعية قد تختلف باختلاف الانتماء الديني كالثقافة السياسية للأقباط في مصر مثلا.[21]

عموما يمكن القول بأن التصنيف على أساس الجماعة / المجتمع له من الأهمية ما تذكر إلا أنه يتجاهل مضمون الثقافة السياسية ذاته ، فقد تتمايز ثقافة جماعة ما بفعل التميز الذي يمارس ضد أصحابها دون أن يكون هناك تمايزا ملموسا في مضمونها عن مضمون الثقافة السياسية السائدة في المجتمع ، و من ثم فإن الاهتمام بهذا النوع من التصنيفات يزداد في اطار تناول موضوع التكامل الوطني و بناء الأمة ، إلا أنه قد لا يفيد كثيرا في تناول طبيعة البناء السياسي في مجتمع ما و فعاليته في مواجهة السلطة .

2-3-التصنيف تبعا لمضمون الثقافة السياسية

يأتي تصنيف الثقافة السياسية وفقا لمضمونها ،ليوضح جوانب أخرى مما يدور في نطاق التباين الحادث بين الكثير من علماء السياسة ، و الاختلاف أو التنوع في تصنيف الثقافة السياسية وفقا لمضمونها حيث يتمثل هذا المضمون في القيم و الاتجاهات و المعرفة السياسة و لعل من أهم التصنيفات ما يلي:

- تصنيف ألموند و فيربا:

جاءت دراسة **ألموند** و **فيربا** الموسومة "بالثقافة السياسية المدنية " كمحاولة للإجابة عن عدة تساؤلات فيما يتعلق بطبيعة الفرد ،و من حوله في اطار المجتمع الذي يعيش فيه،و من أهم هذه التساؤلات يأتي التساؤل:عن ما هي نظرة الفرد و توجهاته إزاء النظام السياسي و مدخلاته و مخرجاته؟

و لقد اعتمد **ألموند** و **فيربا** على أربعة جوانب لقياس و معرفة الثقافة السياسية،و من هذه الجوانب النظام ككل من خلال مكوناته و عناصره كذلك جانب المدخلات ، و التي تشمل الأفراد و الجماعات و البنى السياسية، و من هذه الجوانب كذلك المخرجات و التي تتضمن قدرة الأفراد و فاعليتهم في الحياة السياسية ووسائل اتصالهم مع النظام السياسي.[22]

هذه المتغيرات أو الجوانب الأربعة تمكن الفرد من الحكم على مدى فاعلية النظام السياسي في خدمة الصالح العام ، بحيث يمكن قياسها باستخدام الوسائل الإمبريقية و بناءا على استجابة المواطنين بشكل إيجابي للنظام السياسي.

قام **ألموند** و **فيربا** بوضع ثلاث أنماط للثقافة السياسية معتمدين في تصنيفهم لهذه الأنماط على بعد مهم يتمثل في البعد الإدراكي أو البعد المعرفي للأفراد،حيث تحددت هذه الأنماط طبقا لأربعة

المنارة للاستشارات

متغيرات هي :كيفية رؤية المواطنين لنظامهم السياسي بشكل عام ،و تقييمهم لوظائف المدخلات،و رؤية استجابتهم لمخرجات النظام السياسي ، و نظرة المواطن لدوره في النظام كمشارك سياسي،و تتضح هذه الأنماط الثلاثة للثقافة المدنية عند **ألموند** و **فيربا** كما هو موضح في الجدول الاتي:

توزيع التوجهات	النظام كهدف	وظائف	وظائف	الرؤية كمشارك
الأفراد	عام	المدخلات	المخرجات	نشاط
ثقافة محدودة	0	0	0	0
ثقافة رعوية	1	0	1	0
ثقافة مشاركة	1	1	1	1

جدول يوضح أنماط الثقافة المدنية عند ألموند و فيربا

- درجة صفر تعني عدم وجود استجابة.
- درجة واحد تعني وجود استجابة.

- الثقافة السياسية المحدودة:

يقصد بهذا النوع من الثقافة السياسية أن الناس لا يعرفون إلا القليل جدا من الأهداف أو الغايات السياسية ،كما انهم لا يستطيعون تقديم أي نوع من الأحكام الصحيحة على هذه الأهداف أو السياسات العامة التي توجد في مجتمعهم، كما أن هؤلاء الناس لا يستطيعون تقديم أي نوع من التأييد أو المعارضة من السياسات العامة ، أو حتى إلى القيادات السياسية التي توجد في النسق السياسي، كما يعكس هذا النمط من الثقافة الشعبية بأنها مجرد تجمع يسيطر على الاعتقادات التي ترتبط بعدد من الثقافات المحلية السياسية المعزولة اجتماعيا و مؤسساتيا، و التي توجد في المجتمعات القبلية أو البدائية ،كما أن هذا النوع من الثقافات لا يمكن أن ينتج عنه ما يسمى بالثقافات السياسية الوطنية ،كما أن هذا النوع من الثقافات يظهر في المجتمعات الجديدة التي تظم مجالات غير متجانسة

،و التي من الصعب خلق نوع من التكامل فيما بينها ،و هذا ما ظهر أيضا في العديد من الدول المتقدمة في مراحل نشأتها السياسية الأولى.[23]

المنارة للاستشارات

و عليه فادراك الأفراد للنظام السياسي ككل بمعنى المدخلات و المخرجات يعد بسيطا جدا إلى درجة الانعدام.

- **الثقافة السياسية التابعة أوالرعوية :**

هذا النمط من الثقافة يكون من ناحية الإدراك إيجابيا ، بحيث يدرك الأفراد النظام من جانب المخرجات و تذبذب من جانب المدخلات ،أما من ناحية المشاعر و التقييم فإن الأفراد قد يكونون مؤيدين أو معارضين أما سلوكهم فعادة ما يكون سلبيا نظرا لعدم قدرتهم أو شعورهم بعدم تأثيرهم على النظام، فالكثير من هؤلاء لا يشاركون مشاركة فعلية في العملية السياسية ،بحيث ينصاعون بشكل سلبي للحكومة و المسؤولين و القوانين ،و في نفس الوقت لا يصوتون و لا يتدخلون في السياسة.

- **الثقافة السياسية المشاركة:**

يكون الأفراد في مثل هذا النمط من ناحية الإدراك على وعي بمعرفة النظام السياسي و البنى التي تحتويها الأدوار السياسية ، حيث يقومون بدور فعال من خلال التأثير بالنظام السياسي بطرق مختلفة كالمساهمة في الانتخابات أو المظاهرات أو تقديم الاحتجاجات السياسية ،كما يشعرون بالفجر بمواطنتهم و بوجود نظام سياسي يتيح لهم المشاركة .

و بإيجاز يمكن القول بأن مفهوم المشاركة السياسية يمكن أن يتحدد مع ما يسمى بالتوقعات الديمقراطية و معرفة إلى أي حد يمكن أن تقوم النظم الحكومية السياسية للاستجابة لتغطية احتياجات و مصالح الأفراد الذين ينتمون إليها في المجتمع ،و ذلك باعتبارهم أعضاء مشاركون فيه بصورة فعالة .

لقد حرص **أموند** و زميله على تحديد أن لكل نمط ثقافي له علاقة مع نمط و بناء سياسي ،فالثقافة الرعائية ترتبط ببناء اجتماعي تقليدي ،أما ثقافة الخضوع السياسي تتعلق ببناء تسلطي ،في حين ثقافة المشاركة ترتبط بصورة تلقائية ببناء النظم السياسية الديمقراطية، و لا سيما أن عنصر المشاركة يعتبر جزء هام في العملية الديمقراطية بكل معانيها، كما أنها تعتبر عنصر من عناصر المواطنة ،بالإضافة إلى ذلك أن التماثل بين الثقافة السياسية و البناء السياسي من شأنه أن يؤدي إلى استقرار النظام و تامين وجوده ،و إن كانت عملية التماثل لا تنطبق بصورة كلية لأن ذلك مرتبط بعملية التجانس داخل الثقافة السياسية الواحدة ، و لكن هذا لا يمكن وجوده من الناحية الواقعية ،كما أن عناصر الثقافة بمفهومها العام لا يعكس أن الثقافات القديمة يمكن اندثارها كليا و تحل محلها الثقافات الجديدة ،و من ثم فإن كل ثقافة قائمة ما هي إلا خليط من الثقافات السياسية الثلاثة السابقة و ذلك بنسب متنوعة، و هذا ما يجعل هذه الأنماط ما هي إلا أنماط مثالية مجردة .

المنارة للاستشارات

و أمام هذا لم يجد بعض الباحثين إلا أن يرى أنه يمكن الجمع بين نمطين مختلفين من أنماط الثقافة السياسية ،و هذا ما يسمح بإنتاج ثلاثة أنماط أخرى كالاتي:

- **النمط الرعوي – المشارك:**

و في هذا النمط يمكن تقسيم الموطنين إلى جماعات متباينة حسب درجة الوعي و النشاط السياسي، فثمة مجموعة تتسم بدرجة عالية من الوعي و النشاط السياسيين، بينما تعاني البقية بشكل عام من الخمول و السلبية السياسية .

- **النمط المحدود – الرعوي:**

و فيه يبتعد المواطن عن ارتباطاته السياسية المحلية طبقا لنمط الثقافة الضيقة، و يبدأ في تطوير نوع من الولاء و الارتباط ببعض المؤسسات الحكومية المتخصصة، و هنا يظل إحساس الفرد بالعجز و عدم القدرة على ممارسة التأثير السياسي سائدا مع القدرة على تحديد أي دور قومي للأحزاب السياسية و جماعات المصالح.

- **النمط المحدود – المشارك:**

تعتبر المؤسسات المدخلات في هذا النمط الثقافي محلية بالأساس(مثل المؤسسات القبلية و الطائفية ،و الفردية) في حين تكون مؤسسات المخرجات الحكومية قد حققت قدرا معقولا من التطور ،مع وجود تشجيع رسمي للمشاركة السياسية الجماهرية في شكل عقد المؤتمرات و التجمعات و الانتخابات.

و على ذلك يفترض **ألموند** و **فيربا** أن الثقافة السياسية تمكننا من توقع احتمالات و إمكانيات للديمقراطية و الاستقرار تماسك و فاعلية النظام السياسي.[24]

ثالثا : : وظائف الثقافة السياسية :

للثقافة السياسية أهمية ووظائف متعددة يستطيع من خلالها الباحثين المتخصصين في علم الاجتماع السياسي و غيرهم من المهتمين بدراسة هذه القضية الكشف عن الكثير من الأهداف العامة للنظام السياسي ، و من أهم هذه الوظائف ما يلي :

1-3-التعرف على طبيعة البناءات و النظم السياسية :

إن دراسة الثقافة السياسية يساعد على فهم مكونات و عناصر البناء السياسي الذي يوجد في أي مجتمع من المجتمعات ، و هذا ما ساعد كل من " **ألموند و فيربا** " مثلا في دراستهم للثقافة السياسية

المنارة للاستشارات

في كل من بريطانيا و الولايات المتحدة و غيرها من الدول الكشف عن نوعية البناءات السياسية ، و إلى أي حد تتماثل هذه البناءات مع الثقافات السياسية ذاتها.

فالباحث **ألموند** افترض أن الثقافة السياسية تتميز باستقلال معين ، و أكد مع ذلك أنها ترتبط بالثقافة العامة في المجتمع ، لأنها تضم نماذج للتوجهات إزاء الظاهرة السياسية تتجاوز حدود النظام السياسي ، و من خلال دراساته الميدانية لخمس دول و التي هي المكسيك ، المانيا ، إيطاليا بالإضافة إلى الدولتين المذكورتين سابقا أشار إلى أن الثقافة السياسية للنظم الانجلوسكسونية متجانسة و علمانية ، و لأوروبا القارية تكون ثقافة سياسية تتسم بالتشرذم ، و للنظم ما قبل الصناعية تكون ثقافة سياسية مختلطة ، و للنظم الشمولية تكون ثقافة سياسية توليفية و تركيبية.[25]

2-3-تحليل العلاقة بين المواطنين و السلطة السياسية :

تعكس نوعية الثقافة لدى المواطنين مدى توقعاتهم من السلطة السياسية ،و ما ينبغي أن تقوم به السلطة في تلبية الحاجات السياسية التي يتطلع إليها هؤلاء المواطنين ، فالمواطنين ذات الثقافة المشاركة يستطيع أن يحفزوا السلطة على تلبية حاجياتهم من خلال مشاركتهم الفعالة النشطة ، و ذلك على عكس المواطنين ذات المشاركة الضيقة و الرعائية.

3-3-دراسة عملية المشاركة السياسية و كيفية تحديثها

إن الثقافة السياسية تعتبر العنصر الأساسي لتطوير عمليات المشاركة السياسية ، و لا سيما أن عملية التحديث الثقافي السياسي تساعد على خلق نوع من الدافعية و العمل ، و نمو النشاط الديمقراطي الفعال في الحياة السياسية ، و هذا لن يحدث إلا من خلال وجود نوع من الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع.

4-3-خلق الشخصية القومية

إن عملية الاهتمام بالثقافة السياسية يساهم في تطوير سبل المشاركة السياسية و تطويرها من الثقافة المحدودة أو الضيقة إلى الثقافة المشاركة ، لأن وجود الثقافة المحدودة أو الضيقة يعكس عموما درجات التجانس الثقافي و السياسي ، و تعكس أيضا أنماط من اللامبالاة السياسية و عدم المشاركة في وضع القرارات السياسية سواء على المستوى المحلي أو القومي ، و هذا ما يؤثر بصورة سلبية على ظهور الشخصية القومية التي تظهر نوعية الأداء السياسي و الاجتماعي لدى أفراد المجتمع تجاه قضاياهم الوطنية و تحقيق المصالح و الأهداف العامة.

5-3-الثقافة السياسية و حقوق المواطنة

المنارة للاستشارات

كلما تحسنت مستويات الثقافة بمفهومها العام و الثقافة بمفهومها السياسي ، كلما استطاع المواطن أن يحصل على كحقوقه الطبيعية و المدنية ، فالثقافة تستطيع أن تزيد الوعي الفردي و الجماهيري نحو أهمية الحصول على هذه الحقوق و المحافظة عليها و تحقيق درجات مناسبة من الإشباع النفسي و العاطفي و الوجداني لدى المواطنين عن طريق تلبية حاجياتهم الأساسية ، و منها حق الحصول على الثقافة السياسية التي تؤهلهم إلى أداء وظائفهم السياسية التي تتمثل في حقوق الانتخابات و المعارضة أو المظاهرات ، و الاستفادة من المشاركة في الأحزاب السياسية التي تسهم جميعا في خلق روح المواطنة التي تتمثل في عدد من الحقوق و الواجبات و المسؤوليات.

3-6-الثقافة السياسية و التحديث و التنمية الشاملة :

مما لا شك فيه أن عملية التعليم السياسي يعتبر جزء من مكونات العملية التعليمية و الثقافية و التربوية التي يسعى الفرد لاكتسابها ، باعتباره عضو في المجتمع ، و هذا ما تحرص عليه أيضا النظم السياسية المتقدمة أو التي تسعى إلى تطوير و تحديث مجتمعاتها و جماهيرها ، فالثقافة السياسية ما هي إلا جزء من الثقافة العامة ، و التي تسهم جميعها في عمليات التنمية الشاملة ، و التي تشمل أيضا أنماط متعددة مثل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.[26]

إلى جانب ما ذكر من وظائف يضيف **هاينزآيلو** أن وظيفة الثقافة السياسية تتمثل في توجيه و دعم السلوك السياسي حيث أن تغلغل الثقافة السياسية في كل أوجه حياة الأفراد بما فيهم سلوكهم السياسي ، و الذي لا يستطيعون فهمه فهما كاملا اذا لم يعالجونه ثقافيا ،و يحددون موقعه في السياق الثقافي الأوسع ، وهو ما يجعلهم أقدر على معرفة كيف أن سلوكهم السياسي يتشابه أو يختلف مع السلوك السياسي في ثقافة أخرى27.

من خلال هذا كله يمكن أن نستعرض وظائف الثقافة السياسية في النقاط التالية :

- تقديم مجموعة من القيم والصيغ العقلانية التي تضمن التماسك الداخلي للبنى، والمؤسسات، والمنظمات التي يعمل في إطارها الأفراد.
- التعبير عن المطالب والمصالح السياسية والاستجابة إليها؛ لما لها من تأثير في حشد وتعبئة القطاعات الاجتماعية، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالجوانب الاجتماعية والحياتية لأفراد المجتمع، والتحول من الجوانب التقليدية، والاستبدال بها جديدة أكثر استجابة لتلك المصالح.
- التأثير في عمليات نشر الوعي السياسي، وتوسيع المشاركة، وإرساء وجهات نظر جديدة لدى الجمهور، وتعزيز نوعية الحياة السياسية والاقتصادية.
- توحيد الأطر والمؤسسات المختلفة لكي تواجه التحديات والمستجدات التي تتعرض لها مكونات الدولة.

المنارة للاستشارات

خاتمة :

إن الحديث عن توقعات و تطلعات الأفراد نحو السلطة إلى جانب الحديث عن التقييمات الايجابية و السلبية عن ما يخطط له لإنجازه و تجسيده و ما يترتب عن هذا التقييم من رضى عن الأداء الحكومي من عدمه يتضمن إشارات لما يعبر عنه مفهوم الثقافة السياسية التي تحدد قيمة أداء السلطة و درجة القبول به أو استبعاده، كما تتضمن أشكال التفكير و الشعور من خلال التطورات السائدة حول أنماط القيادة و الحكم و تسيير الشأن العام المحلي و الوطني و التمثلات المرتبطة بالسلطة و العلاقة بها.

وانطلاقا من هذا فإن ما يجب أن تسعى إليه السلطة بمختلف أشكالها أثناء التخطيط لأي أداء هو أن تجعل ما تخطط له يتماشى و تطلعات و توقعات أفراد المجتمع أنفسهم ،و يكمن السبب في ذلك أن تطابق هذه الخطط و توقعات هؤلاء الأفراد يشكل أحد المقومات و المتطلبات التي لا بد منها من أجل تحقيق ما يخطط له على أرض الواقع دون عقبات أو صعوبات،كما أن هذا التطابق يعتبر أداة من أدوات تذليل و تقزيم الصعوبات التي قد تواجه هذا الأداء في مرحلة تنفيذه، و بهذا التطابق يضمن تقييما ايجابيا و تفاعلا و تجاوبا من طرفأفراد المجتمع، أماإذا كان الأمر غير كذلك و هو ما يعني أن ما يخطط له لا يتماشى مع توقعات الأفراد فإن نسب تجسيده على أرض الواقع بدون عقبات و مشاكل ضئيل جدا ،كما أن تقييمه سيصطبغ بالصبغة السلبية و عدم الرضى عنه.

الهوامش :

1 احمد سليمان أبوزيد ، علم الاجتماع السياسي " الأسس و القضايا من منظور نقدي" دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 2006 ، ص 164.

2-The new encyclopedia Britannica in 30 valves (vol n° 19) encyclopedia britonica.int N.Y: William Benton ,publisher1978.p925.

3سيد عويس و آخرون : معجم العلوم الاجتماعية : الهيئة المصرية العامة للكتاب : القاهرة ، 1975 ، ص 547.

4غي هرميه، فليب برو و آخرون ، معجم علم السياسة و المؤسسات السياسية ، ترجمة هيثم اللمع ، المؤسسة الجامعية للنشر لبنان ، ط1 ، 2005 ، ص 165.

5-Sidney verba :culture and political development (NEW JERSEY .university . 1965).P513.

-6-Gabriel A.Almound .cooperative political systems. The journal of politics vol.18 No 3.August 1965.P 396

[7]Gabriel A. Almond, Sidney yerba. The civic culture (Boston little Brown and compant .1965 .P12.

8 جابريل ألموند بنجهامباول : السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر "نظرة عالمية" ترجمة هشام عبد الله ، الطبعة الأولى ، الدار الأهلية للنشر ، الأردن ، 1998 ، ص 69 ، 70.

المنارة للاستشارات

9-Lucian pye. Political culture .international encyclopedia of the social sciences , 1968 , vol 12 , P218.

10-Lain mclean : concise dictionary of politics (oxford , university press , 1966) P 379.

11فليب برو : علم الاجتماع السياسي ، ترجمة عرب حاميلا ، المؤسسة الجامعية ، بيروت ،ط1 ، 1998 ، ص ، 213.

12كمال محمود المنوفي : الثقافة السياسية للفلاحين المصريين : (رسالة الدكتوراه في العلوم السياسية) جامعة القاهرة 1978 ،

13عبد السلام علي نوير : الثقافة السياسية للمعلم المصري " دراسة ميدانية لمعلمي مرحلة التعليم الأساسي " ، (رسالة دكتوراه في الفلسفة السياسية)،جامعة القاهرة ،مصر،1998،ص 10،8.

14-M.KentJennings : Gender roles and inequalities in political participation :results prom oneight – nation study the western political quarterly ,vol 36 N 03 (Sept 1983) pp 364,367.

15 كمال محمود المنوفي ،مرجع سابق،ص 263،232

16سلوى العامري:الوعي السياسي بالأحزاب و الممارسة الحزبية لدى عينة من الريفيين – مؤتمر القرية المصرية الواقع و المستقبل،10-12 أفريل 1994،القاهرة ،المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، ط 2 ،ص 557 – 564.

17ماجدة سيد حافظ :دراسات في علم الاجتماع الحضري ،مكتبة سعيد رأفت جامعة عين الشمس ،القاهرة ،مصر ، 1978،ص 155.

18كمال المنوفي : مرجع سابق ،ص 26.

19مجاهد صالح سعد الشعبي،مرجع سابق ،ص 53.

20عبد السلام علي نوير، مرجع سابق ،ص 35.

21مجاهد صالح سعد الشعبي،مرجعسابق،ص 53.

22محمد زاهي المغيربي :قراءات في السياسة المقارنة (قضايا منهجية و مداخيل نظرية)،منشورات جامعة قاريونسي ،بنغازي ،ليبيا،1994،ص 225،224.

23عبد الله محمد عبد الرحمن : علم الاجتماع السياسي،مرجعسابق،ص 438،437.

24عبد الغفار رشاد القصبي:التطور السياسي و التحول الديمقراطي ، مرجع سابق ،ص 168.

25عبد الغفار رشاد القصبي – التطور السياسي و التحول الديمقراطي ، الكتاب الأول " التنمية السياسية و بناء الأمة " الطبعة الثانية ، 2006 ، القاهرة ، ص ، 187.'"

26عبد الله محمد عبد الرحمان ، علم الاجتماع السياسي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط1 ، 2001 ، ص ، 440 ، 442.

27-Heinz eulou ,politics .self and society variation (Cambridge . Massachusetts university)press 1983 p 45.

المنارة للاستشارات